منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعون ج٧٤/٤٢
البند ٣٣ من جدول الأعمال المؤقت ١٠ أيار/ مايو ٢٠٢١
A74/42

دور قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده

تقرير من المدير العام

١- في أيار/ مايو ٢٠١٧، اعتمدت جمعية الصحة العالمية السبعون المقرر الإجرائي ج ص ع٧٠(٢٣) الذي وافقت فيه على خارطة الطريق لتعزيز مشاركة قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده. وطُلب إلى المدير العام أن يقدم تقريراً إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين عن التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق، وأن يقدم تقريراً آخر إلى جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعين عن التقدم المحرز وعن الإجراءات المتخذة من جانب الأمانة لتحديث خارطة الطريق في ضوء نتائج العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠.

تنفيذ خارطة طريق المواد الكيميائية

٢- منذ أن قُدّم التقرير المرحلي إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين في أيار/ مايو ٢٠١٩، واصلت الأمانة تيسير تنفيذ خارطة طريق المواد الكيميائية بالتعاون مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في قطاع الصحة. وتظل الشبكة العالمية للمواد الكيميائية والصحة التابعة للمنظمة محفلاً رئيسياً لتبادل المعلومات والتعاون فيما بين الدول الأعضاء. وقد مكّنت سلسلة من الفعاليات الافتراضية للشبكة من تبادل خرائط طريق وضعتها البلدان، ودراسات حالة بشأن تنفيذ الأنشطة، وخبرات بشأن إذكاء الوعي والإبلاغ عن مخاطر المواد الكيميائية، ومعلومات عن فرص المشاركة في العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات بعد عام ٢٠٢٠. وشملت الأنشطة الإقليمية حلقة عمل مخصصة لوزارات الصحة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في الإقليم الأوروبي، وثلاث حلقات عمل وطنية في إقليم شرق المتوسط، وحلقة عمل وطنية واحدة في إقليم جنوب شرق آسيا. وكان الهدف من حلقات العمل هذه زيادة المعرفة بخارطة الطريق والكتيب العملي، ومناقشة تنفيذ خارطة الطريق. وتم الترويج لخارطة الطريق في إطار تدريب يرمي إلى تعزيز دور قطاع الصحة في إدارة المواد الكيميائية في مالي ونيجيريا. وأطلق إقليم الأمريكتين دورة تدريبية إلكترونية بشأن خارطة الطريق متاحة باللغة الأسبانية. وتُشجَّع الدول الأعضاء التي لم تنضمّ بعد إلى الشبكة على الانضمام إليها بغية تيسير التواصل مع الأمانة والاستفادة من الدعم والتعاون المتبادلين.

٣- وتُنشر على موقع المنظمة الإلكتروني دراسات حالة قُطرية بشأن النتائج المحققة والدروس المستفادة من تنفيذ خارطة الطريق. وتبرز دراسات الحالة أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على الصحة في بيئات متنوعة،

ومختلف الأدوار القيادية التي يمكن أن يؤديها قطاع الصحة، وفوائد التواصل مع القطاعات الأخرى. وتؤكد هذه الدراسات وجود فرص عديدة لتحسين إدارة المواد الكيميائية من أجل تعزيز الوقاية من الآثار السلبية على الصحة. وتشمل دراسات الحالة التي أُعدّت حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١ ما يلي: مخاطر الصحة المهنية في أماكن العمل المتعلق بالمناولة اليدوية للمعادن في بوتان؛ إدماج إدارة المواد الكيميائية في خطة التنمية المستدامة في بيلاروس؛ دور اللجنة العلمية المعنية بخطة إدارة المواد الكيميائية في كندا؛ الإدارة السليمة لمبيدات الآفات الحيوية في جورجيا؛ الظروف البيئية المنصفة في المناطق الحضرية في ألمانيا؛ خطة عمل بشأن تنفيذ خارطة الطريق في الأردن؛ نهج تعاوني ناجح متعدد الوكالات لتنفيذ القدرات الأساسية المنصوص عليها في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) من أجل الاستجابة للأحداث الكيميائية في نيوزيلندا؛ تنفيذ مبادئ توجيهية وطنية بشأن إنشاء مراكز لمراقبة وإدارة المعلومات عن السموم في نيجيريا؛ السلامة الكيميائية في المدارس في الفلبين. وتُشجَّع الدول الأعضاء على تقديم المزيد من دراسات الحالة.

٤- وتشير أحدث تقديرات عبء المرض الذي يُعزى إلى المواد الكيميائية إلى أنه فُقِدت أرواح ما يقدر بنحو ١,٦ مليون شخص في عام ٢٠١٦ بسبب تعرّضهم لمواد كيميائية معينة.[١] ومع ذلك، لا تتوافر بيانات إلا عن عدد محدود من المواد الكيميائية، علماً أن المرء يتعرض للعديد من المواد الكيميائية في حياته اليومية. وقد تَسبّب التسميم غير المتعمد (المؤشر ٣-٩-٣ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة) في أكثر من ٠٠٠ ٨٤ حالة وفاة في عام ٢٠١٩،[٢] ويشكّل في العديد من البلدان أحد الأسباب الرئيسية لقدوم الأفراد إلى المستشفى طلباً للرعاية الطارئة، ومع ذلك فإن نسبة البلدان التي كان لديها مراكز لمكافحة السموم في عام ٢٠١٩ لم تتجاوز ٤٧٪.[٣] وينبغي لجميع البلدان أن تنشئ مراكز لمكافحة السموم في إطار تنفيذ خارطة الطريق، وأن تعزّز تلك المراكز. وتجمع مراكز مكافحة السموم بيانات عن حالات التعرض للسموم وعن المواد السامة، بالإضافة إلى تقديم المشورة في حالات الطوارئ بشأن إدارة حالات التسمم. وتضطلع بأدوار هامة في مجال السلامة الكيميائية والصحة العامة، بما في ذلك: وصف وبائيات التسمم بهدف تحديد أولويات الجهود الوقائية؛ وإسداء المشورة بشأن إدارة آثار الحوادث الكيميائية على الصحة؛ وترصّد حالات التعرض للمواد الكيميائية؛ والعمل كجهات خافرة للكشف عن أي تسرّب للمواد الكيميائية. كما تساهم مراكز مكافحة السموم، بفضل هذه الأدوار، في بناء القدرات الوطنية اللازمة لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥). وقد نُشرت مبادئ توجيهية محدّثة بشأن إنشاء مركز لمكافحة السموم في عام ٢٠٢١.

٥- وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٢٠٪ من حالات الانتحار في العالم تعزى إلى التسمم الذاتي بمبيدات الآفات، والتي يحدث معظمها في المناطق الزراعية الريفية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.[٤] ويمكن أن يشكل الحظر الوطني على مبيدات الآفات الشديدة الخطورة تدخلا فعالا من حيث التكلفة وميسور التكلفة للحد من

١ أثر المواد الكيميائية على الصحة العامة: المعلوم والمجهول. إضافة بياناتية لعام ٢٠١٦. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٨ (بالإنكليزية) (https://www.who.int/publications/i/item/WHO-CED-PHE-EPE-18.09، تم الاطلاع في ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٢١).

٢ تقديرات الصحة العالمية: الأسباب الرئيسية للوفاة. وفيات محدّدة الأسباب، ٢٠٠٠-٢٠١٩. في: المرصد الصحي العالمي (بالإنكليزية) (https://www.who.int/data/gho/data/themes/mortality-and-global-health-estimates/ghe-leading-causes-of-death، تم الاطلاع في ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٢١).

٣ الدليل العالمي لمراكز مكافحة السموم (اعتباراً من كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١). في: المرصد الصحي العالمي (بالإنكليزية) (https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/indicator-groups/poison-control-and-unintentional-poisoning، تم الاطلاع في ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢١).

٤ صحيفة وقائع الانتحار، ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ (https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/suicide، تم الاطلاع في ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٢١).

الوفيات الناجمة عن الانتحار في البلدان التي ترزح تحت وطأة عبء ثقيل من حالات الانتحار التي تعزى إلى مبيدات الآفات. كما يُقدَّر أن التسميم غير المتعمد الناجم عن مبيدات الآفات يمثل مشكلة رئيسية من مشاكل الصحة العامة ويتطلب اتخاذ إجراءات أكثر صرامة. ويضع تصنيف مبيدات الآفات الخطرة الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية، والذي جرى تحديثه في عام ٢٠١٩، نظام تصنيف يتيح التمييز بين الأشكال الأكثر خطورة والأقل خطورة لبعض مبيدات الآفات على أساس درجة حدة المخاطر على صحة الإنسان. ويجري الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بمبيدات الآفات الشديدة الخطورة بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة.

٦- ومن شأن الحد من التعرض للرصاص أن يحول دون وقوع عدد كبير من حالات الوفاة والإعاقة، ولاسيما لدى الأطفال الذين يمثلون أكثر الفئات عرضة للتسمم بالرصاص. وتدعم منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود الرامية إلى وضع ضوابط ملزمة قانوناً على الدهانات المحتوية على الرصاص في ٤٠ بلداً. وفي الفترة بين أيار/ مايو ٢٠١٩ و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠، أكدت سبعة بلدان أخرى أنّ لديها مثل هذه الضوابط، ليصل بذلك العدد الإجمالي للبلدان التي لديها ضوابط إلى ٧٨ بلداً.[١] وسعياً من الأمانة إلى تشجيع اتخاذ المزيد من الإجراءات، فقد نشرت موجزات تقنية وسياساتية بشأن الكيفية التي ينبغي بها للبلدان أن تتخذ إجراءات للتخلص من الدهانات المحتوية على الرصاص وأسباب ذلك. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام، تنسّق المنظمة وشركاؤها أنشطة الأسبوع الدولي للوقاية من التسمم بالرصاص من أجل لفت الانتباه إلى آثار التعرض للرصاص على الصحة، وتسليط الضوء على الجهود التي تبذلها البلدان والشركاء للوقاية من تعرض الأطفال للرصاص، وتسريع الجهود الرامية إلى التخلص التدريجي من استخدام الرصاص في الدهانات. وفي عام ٢٠٢٠، سجل منظّمو الحملة ٩٠ حدثاً في ٥٣ بلداً عبر موقع المنظمة الإلكتروني. ومن المقرر أن تصدر مبادئ توجيهية بشأن إدارة التسمم بالرصاص والوقاية من التعرض للرصاص في النصف الأول من عام ٢٠٢١ وعام ٢٠٢٢ على التوالي.

٧- وتكثّف الأمانة دعمها للدول الأعضاء في تنفيذ القرار ج ص ع٦٧-١١ (٢٠١٤) بشأن الآثار الصحية العمومية المترتبة على التعرض للزئبق ومركباته، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق. وقد نُشرت إرشادات بشأن التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ المواد المتعلقة بالصحة في الاتفاقية، وقُدّم الدعم إلى عدد من البلدان لغرض تنفيذ الإرشادات.

٨- ومما يثير القلق بوجه خاص التعرّض الشديد للزئبق والآثار الصحية الناجمة عن تعدين الذهب الحرفي والضَيِّق النطاق، الذي يُمارَس في أكثر من ٧٠ بلداً، حيث يُقدَّر أن حوالي ١٤ إلى ١٩ مليون شخص يشاركون بشكل مباشر في هذا النشاط.[٢] إنّ الأطراف في اتفاقية ميناماتا التي يعتبر تعدين الذهب الحرفي والضَيِّق النطاق باستخدام الزئبق فيها أكثر من كونه عديم الأهمية ملزمة بوضع خطط عمل وطنية تشمل استراتيجية في مجال الصحة العامة. وقد وُضعت إرشادات بشأن مراعاة الصحة عند وضع خطط العمل الوطنية، فضلاً عن دليل متدرج لإعداد استراتيجية الصحة العامة، يتضمن بروتوكولاً وأدوات لإجراء تقييم سريع للصحة وتقييم للقدرات المؤسسية. وجرى اختبار الدليل المتدرج بصورة تجريبية في كل من غانا وموزمبيق ونيجيريا، وتم تبادل خبرات هذه البلدان عن طريق التقارير القُطرية.

---

١ ضوابط ملزمة قانوناً على الدهانات المحتوية على الرصاص (اعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠). في: المرصد الصحي العالمي (بالإنكليزية) (https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/indicator-groups/legally-binding-controls-on-lead-paint، تم الاطلاع في ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢١).

٢ Steckling N, Tobollik M, Plass D, Hornberg C, Ericson B, Fuller R, Bose-O'Reilly S. Global burden of disease of mercury used in artisanal small-scale bold mining. Ann Glob Health. 2017;83(2):234–47. doi: 10.1016/j.aogh.2016.12.005.

٩- وقد تزايد الاهتمام بقياس المؤشرات الحيوية للزئبق في شعر الإنسان ودمه وبوله نتيجة لتنفيذ اتفاقية ميناماتا. ويعد الجنين الأكثر عرضة لآثار التعرض للزئبق، ويمكن إجراء تقييم للتعرض للزئبق قبل الولادة باستخدام شعر الأم أو دم الحبل السري. ووضعت الأمانة إرشادات بشأن المبادئ الأخلاقية والعلمية لإجراء الرصد الأحيائي البشري في حالة تعدين الذهب الحرفي والضَيِّق النطاق، فضلاً عن بروتوكول وإجراءات تشغيلية موحدة يمكن للبلدان استخدامها لإجراء مسوح للرصد الأحيائي البشري لغرض تقييم التعرض للزئبق قبل الولادة لدى الفئات السكانية في أي مكان من العالم. وقد استخدُم البروتوكول بنجاح لغرض توجيه المسوح في كل من الصين وغانا والهند وقيرغيزستان ومنغوليا والاتحاد الروسي. ومن شأن توليد بيانات إضافية أن يدعم التدابير المحلية لإدارة المخاطر، كما أنه سيساعد على تكوين صورة عالمية لتقييم فعالية اتفاقية ميناماتا فيما يتعلق بحماية صحة الإنسان من التعرض للزئبق.

١٠- وبحلول عام ٢٠٢٠، كان ينبغي للأطراف في اتفاقية ميناماتا أن تكون قد توقفت عن تصنيع واستيراد وتصدير موازين الحرارة ومقاييس ضغط الدم الشرياني الزئبقية المستخدمة في الرعاية الصحية، فضلاً عن منتجات تفتيح البشرة المحتوية على الزئبق. وتنفذ الأمانة مشروعاً مموّلاً من مرفق البيئة العالمية لغرض دعم البلدان في التخلص من الأجهزة الطبية تدريجياً، مع التركيز بشكل خاص على ألبانيا وبوركينا فاسو والهند والجبل الأسود وأوغندا. ويجري إعداد مشروع يرمي إلى تقديم الدعم من أجل التصدي لمنتجات تفتيح البشرة المحتوية على الزئبق. وفي عام ٢٠٢٠، تم إصدار المواصفات التقنية لأجهزة قياس ضغط الدم البديلة، فضلاً عن معلومات جديدة عن الزئبق في منتجات تفتيح البشرة.

١١- وقد تم تحديث إرشادات المنظمة بشأن ١٠ من المواد الكيميائية التي تسبب قلقاً بالغاً في مجال الصحة العامة لتعكس أحدث البيّنات المتاحة. وتضمّ شبكة تقييم المخاطر الكيميائية الآن ٩٢ مؤسسة في ٥٢ بلداً من البلدان المشاركة في مجموعة من الأنشطة التعاونية في مجال تقييم المخاطر. ولايزال العمل المتعلق بالبطاقات الدولية للسلامة الكيميائية يشكل محور تعاون رئيسي مع منظمة العمل الدولية. وتُتاح البطاقات عما يقرب من ١٧٠٠ مادة كيميائية بمجموع ١١ لغة. وأُعدت بطاقات جديدة ومحدثة لعدد من المواد الكيميائية المستخدمة في منتجات التعقيم أو التطهير، نظراً لأهميتها في سياق الاستجابة لكوفيد-١٩. ولأول مرة، تضمّن المرصد العالمي لنفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية لعام ٢٠٢٠ (Global E-waste Monitor 2020) فصلاً أعدّته منظمة الصحة العالمية ويتناول صحة الأطفال والعمال. وأصدر البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، الذي يضمّ كلاً من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نسخة جديدة من مجموعة أدوات توفّر إرشادات وأدوات جميع المنظمات بشأن إدارة المواد الكيميائية في مكان واحد. وفي عام ٢٠٢١، ستُضاف إلى مجموعة الأدوات نقطة دخول تتيح للمستخدمين التعرف بسهولة على الإرشادات والأدوات ذات الصلة لغرض دعم تنفيذ بنود العمل المدرجة في خارطة الطريق.

١٢- وتوضح هذه الأمثلة على تنفيذ خارطة الطريق الطبيعة الشاملة لإدارة المواد الكيميائية، التي ترتبط بالتغطية الصحية الشاملة، والرعاية الصحية الأولية، والبيئات الصحية التي تُقدم فيها الرعاية الصحية، والصحة المهنية، وإدارة النفايات، ومكافحة النواقل ومبيدات الآفات المستخدمة لأغراض الصحة العامة، والصحة النفسية والوقاية من الانتحار، وسلامة الأغذية والتلوث الكيميائي، وصحة الفم وملغم الأسنان، والوقاية من الحوادث والطوارئ الكيميائية والاستجابة لها، وما إلى ذلك. إنّ إدماج إدارة المواد الكيميائية في جميع البرامج الصحية سيعود بفوائد كبيرة على الصحة.

العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠

١٣- من المتوقع أن تُتوّج العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتماد التوصيات خلال المؤتمر الدولي الخامس المعني بإدارة المواد الكيميائية. وكان من المقرر مبدئياً أن يُعقد المؤتمر في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠ في بون بألمانيا، غير أنه أُجِّل في انتظار أن تُتاح إمكانية عقد اجتماع حضوري. وفي الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠ إلى شباط/ فبراير ٢٠٢١، أحرزت الأفرقة العاملة الافتراضية مزيداً من التقدم في صياغة النص المتعلق بمجالات الحوكمة وآليات دعم التنفيذ، والغايات والمؤشرات، والمسائل ذات الاهتمام والترتيبات المالية. وتشارك المنظمات الحكومية الدولية في هذه العملية. وسعياً من الأمانة إلى التوعية بمشاركة منظمة الصحة العالمية، فقد تبادلت المعلومات مع وزارات الصحة والتمست آراءها بواسطة الشبكة العالمية للمواد الكيميائية والصحة. وشارك عدد من وزارات الصحة في الأفرقة العاملة الافتراضية، بيد أن معظم المشاركين كانوا من وزارات أخرى، ولاسيما وزارات البيئة. وتُشجَّع وزارات الصحة على المشاركة في هذه العملية، على النحو المطلوب في القرار ج ص ع٦٩-٤ (٢٠١٦)، لضمان أن تلبي نتائجها احتياجات وتوقعات قطاع الصحة من أجل منتدى متعدد القطاعات مفيد وشامل يكفل معالجة مسألة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠. وترحب الأمانة بأي تعليقات إضافية بشأن السُبل التي يمكن بها للترتيبات المقبلة أن تلبي احتياجات الدول الأعضاء على أفضل وجه، وستواصل توفير فرص للتواصل من خلال الشبكة العالمية للمواد الكيميائية والصحة. ونظراً للتأخير الذي تشهده العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات، فإنه لم يتسنّ بعد تقديم تقرير، على النحو المطلوب في المقرر الإجرائي ج ص ع٧٠(٢٣)، عن الإجراءات المتخذة من جانب الأمانة لتحديث خارطة الطريق في ضوء نتائج العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٤- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير والنظر في مشروع المقرر الإجرائي التالي:

إن جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعين، بعد النظر في التقرير عن دور قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده،[١] قررت ما يلي:

(١) أن تطلب من المدير العام أن يقدم تقريراً إلى جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين عن التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق، وعن الإجراءات المتخذة من جانب الأمانة لتحديث خارطة الطريق في ضوء نتائج العملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠.

= = =

١ الوثيقة ج٤٢/٧٤.